الحضور اثناء السلام الوطني

المتحدثون اثناء المؤتمر

«تصوير: فيصل الابراهيم وأحمد المهنهل»

وسأكون أول من يطيع أمره

مرزوق الغانم

عدنان عبدالصمد

الغانم: أتحدى وجود مشروع إصلاحي كامل من المعارضة وما نراه الآن مجرد مشاريع انتخابية

عبدالصمد: الكل يدعي حماية الدستور ولكن الكثير غير صادق بل وأصبح القانون وسيلة لتحقيق المصلحة الشخصية

التصنيفات بمختلف أشكالها القبلية والطائفية والعائلية والسياسية تفرز الانقسامات وتعتبر من أهم معوقات الحوار

والتحولات الاقليمية في الوطن العربي، ولايمكن القطع بانها لاتتاثر بهذه التغيرات السياسية والاجتماعية مشيرا الى ان مثل هذا الحوار الذي ينتظر منه إيجاد التوافق السياسي الذي تنطلق معه الطموحات نحو الحديث في التشريعات والنظم السياسات لا بد من ان تتوافر فيه شروط موضوعية من شانها ان تفي بالآمال نحو الافضل واهمها قبول الآخر والاخذ بمبدأ التعددية الذي يقوم عليه اي نظام ديمقراطي.

أما النائب والوزير السابق عبدالوهاب الهارون فأكد انه لا بد من التنازل من جميع الاطراف والجلوس على طاولة الحوار من اجل الاصلاح ووحدة الوطن وتنظيم العمل السياسي الذي نظمه الدستور من خلال المادة 50 التي حددت عمل السلطات وعدم التداخل فيما بينها في اعمالها، موضحا ان الدستور وضع قواعد للمشرع باقرار بعض القوانين المهمة والتي يأتي عاى رأسها قانون تنظيم الاحزاب السياسية.

وبين الهارون خلال الجلسة العامة الاولى تحت عنوان «تنظيم العمل السياسي» بمشاركة النائب السابق عدنان عبدالصمد والنائب السابق مبارك الدويلة والنائب السابق الدكتورة معصومة المبارك والنائب السابق الدكتور علي العمير انه بحكم عدم وجود وعاء سياسي منظم نظم المجتمع نفسه سياسيا عشوائيا دون ان يكون هناك رقابة، وانه غاب عن المشرع وضع هيئات متخصصة لتنظيم العمل السياسي الذي بدأ بالدواوين واندية والمنحة بالجماعة او العائلة او القبيلة او الطائفة واصبح التجمع بهذا الاساس الذي ادى الى تفتت المجتمع وخلق العصبية النتنة خارج اللوائح الوطنية وهذه الامور حلت محل الاحزاب او المنابر التي يجب ان تقر بقانون لتنظيم عملها.

مضيفا ولا بد من اقرار قوانين نبذ الكراهية واثارة النعرات الذي تقدم فيها بعض النواب بالمجالس السابقة ولكن للاسف لم تلاق الاولوية لدى السلطتين بالرغم من اهميتها وادى ذلك الى انحراف الخطاب السياسي عن مساره الصحيح الذي يعتقد بعض النواب انهم يكسبون انتخابيا بانتهاج مثل هذا الخطاب السياسي السيء الذي يهدف الى تمزيق المجتمع واشعروا الناخب بانهم بهذا الخطاب يدافعون عنه.

وتساءل الهارون عن سبب وجود هذه الازمات، وكيفية الخروج من هذه النكبات السياسية التي يمر بها الوطن، مفيدا ان الاسباب التي ادت الى تفاقم الازمات هو الصرف المالي الحكومي على المواطن المبالغ فيها من كوادر وبدلات وحوافز وهبات وتموين غذائي ومنح اراضي ومزارع وشاليهات وغيرها الكثير.

واكد الهارون ان هذا التصرف ماهو الا محاولة لتغطية العجز من السلطتين لاصلاح البلد، لان البرلمان ينظر الى ذلك رشوة الناخب لكسب صوته وانتخابه والحكومة تنظر له رشوة لعدم مساءلتها او محاسبتها عن التدني في تنمية الوطن والكثير من المشاكل مثل البطالة والمرور والاسكان، وهذه الاخفاقات ادت إلى التوتر السياسي من خلال اثارة النواب للقضايا المالية للنكسب، مشيرا الى ان العلاج هو ضمن القانون 6 لسنة 1986 الذي اوجد خارطة طريق للسلطتين تحلحل جميع القضايا ومن خلال الخطة التنموية والخطة بعيدة المدى والسنوية وطريقة تمويلها وهذا ما يحد من قضية التشنج بين السلطتين لان هذا القانون يتيح للبرلمان محاسبة الحكومة.

وقال الهارون الخطة التنموية وثيقة وطنية للجميع وهي الركيزة الاساسية لحل كل الاشكالات والاخفاقات الاسياسية والاقتصادية المزمنة، لافتا الى ان الحكومات المتعاقبة تحاول الابتعاد عن تقديم خطة او يأتي تقديمها متاخرا حتى يرفضها المجلس وتهرب، وفي برلمان 2012 وللاسف حصل العكس المجلس هو من رفض الخطة واعطاء الحكومة فرصة العمل دون رقابة.

من ناحيته: قال النائب السابق مبارك الدويلة: ان الساحة السياسية تعيش حالة من الفوضى انعكست آثارها على الشعب كما أن حل مجلس الأمة مرتين كان له التأثير البالغ على الفوضى التي تعيشها الساحة السياسية، لذلك اصبح تنظيم العمل السياسي من خلال الأحزاب مطلبا ضروريا هي البداية الصحيحة لتصحيح المسار، مؤكدا على أن القول بأن الشعب الكويتي غير مهيئ لهذا الأمر فإن هذا القول هو بمثابة قضية أخرى تحتاج للتحضير ولايوجد فيها اي مشكلة إطلاقا.

وأضاف الدويلة أن أشهار الأحزاب لا اقصد به استيراد التجربة الخارجية للاحزاب وإنما يمكن تفصيل اية حزبية يمكن من خلالها الابتعاد عن أخطاء الدول الأخرى التي طبقت هذا النظام في السابق، مشيرا إلى أن الناس بدأت في فقدان الثقة في الإصلاح نتيجة مايحدث، خاصة انهمن المفروض أن الذين من المفترض ان يكونون قدوتها اصبحوا يتفرون منهم ولذلك يجب على كل من يتكلم عن الديمقراطية أن يعي هذا الأمر.

معصومة: وجود مصلحة سياسية للجماعات ليس عيباً ولكن يجب أن تكون وفق مرجعية واضحة هي الدستور

خطة التنمية وثيقة وطنية للجميع وركيزة أساسية لحل كل الإشكالات والإخفاقات السياسية والاقتصادية المزمنة

معصومة المبارك

وتابع الدويلة قائلا: أن هناك العديد من الآفات التي تجمت عن الممارسات الخاطئة للديمقراطية، ولذلك إذا كنا نخشى على هذا البلد فعلينا العمل على طريق إنشاء الأحزاب، مؤكدا على ضرورة أن يكون هناك نظام مشرف لتنظيم العمل السياسي بدلا من ما يحدث من ضرب تحت الحزام، فالكويت مجتمع متكاتف ولكن للأسف في السنوات الأخيرة وجدنا أخلاق أدت إلى العبث بهذا التكاتف.

وأكمل كما أنه لابد أن نبتعد عن المكاسب الشخصية والابتعاد والمثال على ذلك مايحدث حول الهلافات حول تعديل الدوائر الانتخابية والأسلم أن يتم العمل في الانتخابات المقبلة وفق النظام القائم على أن يأتي المجلس القادم ويعيد دراسة هذا الأمر، مشيرا إلى أن الحديث عن مراسيم الضرورة في هذا الشأن الهدف منه التكسب السياسي والشخص بعيدا عن مصلحة البلاد، مطالبا القائمين على المؤتمر إخراج توصيات تمنع هذا التوجه.

واختتم الدويلة حديثه قائلا اعتقد أن الحديث عن تغيير نظام التصويت وجعله صوت واحد أو صوتين سيكون سببا في أن يلعب المال السياسي دورا في هذا النظام.

من جهته قال النائب السابق عدنان عبدالصمد أن إنجاح لغة الحوار يعتمد على رأي جميع الأطياف في المجتمع الكويتي على أن تكون مقتنعة بهذا الحوار ودوره في تقريب وجهات النظر ولعل أبرز مايعزز هذا الاقناع هو الثقة التي يجب أن تكون متبادلة بين الجميع بالإضافة إلى وجود مساحات مشتركة بين الأطراف المتحاورة.

وتابع إذا أردنا أن نؤسس أرضية صالحة للحوار فعلينا أن نغير الأسلوب لنسمح لبعضنا بالنقد البناء وأن يكون هناك ثوابت ومرجعية يتفق عليها الجميع للرجوع إليها ونحن في الكويت المرجع الأساسي الذي يجب أن نتفق عليه هو الدستور وإن لم يحدث ذلك فلن ينجح الحوار ولا العمل السياسي.

وأضاف الكل يدعي أنه يحمي الدستور ويدافع عنه ولكن الكثير غير صادق فيما يقول بل أن الدستور أصبح وسيلة لتحقيق مصالحهم الشخصية وغير ذلك: «يدوس بطن الدستور» مستشهدا ببعض الحوادث التي حدثت بعد حكم المحكمة الدستورية حيث قال بعد حكم المحكمة الدستورية قبل أن عمل هذه المحكمة مادي ونشكيلها باطل وحكمها خارج الدستور وتعدت على إرادة الأمة، متسائلا كيف يحدث ذلك والدستور قال أن المحكمة الدستورية هي المرجع.

وقال: ان تجاوزات خطيرة حدثت للدستور في المجلس السابق فكثير من القرارات كانت غير دستورية وغير قانونية.

من جهته قال النائب السابق مرزوق الغانم «عنوان جلسة اليوم تنظيم العمل السياسي وانا بهذه المناسبة احيي النائب السابق عدنان عبد الصمد على هذه الشفافية والوضوح فنحن اليوم يجب ان نكون واضحين وصريحين لتشخيص الوضع السياسي في البلاد». وتابع الغانم: الحوار لن يأتي الا بالامور الايجابية واضعف الإيمان سيظل الفجوة بين القوى السياسية فتنظيم العمل السياسي مرتبط بشكل وثيق بسمة المتحرسة السياسية ومتى ما ارتقت الممارسة السياسية ارتقى العمل السياسي. واوضح الغانم: انه يحمل الكثير من الرجال والنساء العقلاء واصحاب الحكمة في مختلف التنظيمات السياسية مسؤولية هذا الامر لأن دورهم اصبح شبه منعدم وغير مهم، مبينا ان سمة العمل السياسي بالكويت الآن تختلف كليا عن الماضي ففي الماضي كان لدينا معارضة محترمة ولها اهداف محددة وتحدد اولوياتها بشكل واضح لكافة الشعب الكويتي وكانت ثابتة المبادىء وكان لدينا سلطة تمثلها الحكومة واحدة برئيس وزراء يمارس السلطة بشكل واضح وفعلي وكان هناك شد وجذب بين المعارضة والحكومة وهذا الشد والجذب لم ينحدر يوما الى المستوى الذي نراه اليوم فقد كان هناك ادب بالحوار وتمسك بعادات المجتمع وقيم الدين الحنيف.

وتابع الغانم: اما اليوم فنحن نرى العكس فنحن لانرى الحكومة تمثل سلطة فهناك اقطاب بالنظام يتصارعون سواء على منصب ولاية العهد او لامور اخرى ومتخندقين وبينهم صراع شرس ويتحالفون مع تنظيمات سياسية بالمعارضة وفي نفس الوقت لاتجد معارضة مشابهة للمعارضة السابقة واتحدى كائنا من كان ان تجد الان مشروع اصلاحي كامل من المعارضة فمانجده الان هي عدة مشاريع انتخابية والدليل على ذلك عندما تصدر بيانات عن المعارضة نجد العديد منهم يتحفظون على ما وقعوا عليه في البيانات فهي معارضة لاتملك مشروع اصلاحي وانما مشروع انتخابي.

واضاف الغانم: الان للاسف اصبح المتطرف يقود العاقل والاخير يحجم عن ابداء رايه خوفا من التجريح او التخوين وهذا هو واقع الحال السياسي بالبلاد شاءنا ام ابينا.

ونوه الغانم الى ان الحديث عن التنظيمات السياسية التي فيها من الإيجابيات والسلبيات مافيها حدث مهم وانه يتفق على انها خطوة في الطريق الصحيح لكنه يختلف مع من يعتقد بأن إشهارها سيكون مدخل الاصلاح معللا ذلك بان اشهارها لن يغير من ادائها شيء مالم تتغير العقول التي تدير هذه الاحزاب وفلسفتها فاليوم معظم الاحزاب تعتمد على القبيلة او الطائفة او على الفئه بدليل ان معظم مرشحيها لايتم اختيارهم على اساس الكفاءة وانما على اساس قوته وصقره العددي بالانتخابات طائفيا او قبليا او فئويا.

وشدد الغانم انه في حال رغبتنا باصلاح الوضع السياسي لابد وان تكون اجرأ الاطاف هي التنظيمات السياسية وان يفكروا بالكفاءات متسائلا اي دور التنظيمات السياسية اليوم من بعض سلبيات العمل السياسي كما ذكر النائب السابق عبد الصمد عندما اقدم 35 نائبا على بيان يرى به انعدام حكم المحكمة الدستورية ببطلان مجلس 2012!! اليس هذا طعن بالدستور!! وبالمحكمة الدستورية!! واين دور التنظيمات السياسية من تقويم هذا الموقف!!.

وتابع الغانم: وبعدها بفترة يسيطة تجد انفسهم يرون ام حكم المحكمة الدستورية على عيتهم ورأسهم عندما جاء الحكم كما يتمنون، مستغربا ان شار الامور بطريقة المجاهرة بتدبير المواضيع بين الاغلبية قبل الجلسات عندما قال احدهم في رده على احد النواب انهم دير موضوع الجلسة عصر قبل الجلسة!! او عندما يعلن احد قيادات المعارضة انه سيحضر احد الجلسات من مقاعد الجمهور ويعمل على تخريبها مشيرا الا ان هذا التصرف لايمكن ان نتخيله الا من شخص مراهق سياسيا!! وهل هذا تصرف قدوه.

وتابع الغانم تستؤلاته: اين من وقع على كتاب نبذ الكراهية في الايام الماضية من قانون الوحدة الوطنية الذي تقدمنا به كاول قانون في مجلس 2012 بعد القسم!! ولماذا لم يضعوه ضمن الاولويات!! هذه ليست مبادئ وانما تطرفا وعلو الصوت دليل على ضعف الحجة فالتطرف طاغيا ويجب ان يتصدى له الجميع ومن يحمل هم البلد.

ونوه الغانم: ان الحكومة اليوم لا تمثل السلطة وهناك استجوابات بين اقطابها وما حدث في استجوابنا لأحمد الفهد كشف موافقة بعض من كان يوفض احالة الاستجوابات بالموافقة على اختلة استجواب الفهد للتشريعية وتكسرت كل اللاءات.

وكشف الغانم ان هناك معلومة تتداول في دواوين الكويت ان احد اقطاب الحكم ممن نجل ونحترم يسلم 10 ملايين دينار لوزير فاسد ومنحاش ليستخدمهم في الانتخابات وليتعاون مع بعض التنظيمات السياسية مشيرا الى ان هذه التنظيمات اذا كانت مخترقة فهذه مشكلة!.

وختم الغانم حديثه بأن هناك من يريد من الشباب ان يكونوا وقودا لايقود ونحن نريده وقودا يقود.

الدويلة: الساحة السياسية تعيش حالة من الفوضى انعكست آثارها على الشعب.. والحل بإشهار الأحزاب

ومن جهتها قالت النائب السابق معصومة المبارك ان العمل السياسي في البلاد بحاجة الى التنظيم لان التنظيم هام في حياة الافراد فما بالك بحياة الجماعات مشيرة الى ان عدم التزامنا بالتنظيم اسفر عن عدم الالتزام بالفصل بين السلطات كما اوصلنا الى انتكاسه فعلية بالعمل السياسي.

اختلافنا يجب أن يكون إثـراء لمسيرة العمل الوطني التنموي إذا عالجناه بأسلوب ديمقراطي حضاري

واضافت ليس عيباً ان تكون هناك مصلحة سياسية للجماعات ولكن يجب ان تكون هذه المصلحة وفق مرجعية واضحة هي الدستور والا فستكون الفوضى سيدة الموقف مشيرة الى ان الوضع الحالي هو فوضى سياسية فعلية مطالبة بضرورة احترام ثقافة فن الاختلاف، كما نتمنى اصلاح الواقع وازالة القمامة عن عيوننا.

ونفتت الى ان التنمية في حالة الفوضى التي تعيشها منعدمة والبلد تسير على البركة من عام 1986 حتى الان والمصيبة الامر ان مجلس 2012 اعاد للحكومة الخطة دون وضع سقف زمني محدد لإعادتها ونحن جميعا مطالبون بالاصلاح، كما اختلفت المبارك مع حديث النائب السابق مبارك الدويلة في نقطتين هامتين هما مفهوم الديمقراطية الذي اسهب به الدويلة قائلة «مفهوم حكم الاغلبية مع احترام مشاركة الاقلية وليس قمعها وما حصل في مجلس 2012 قمع للاقلية» وثاني اختلاف هو المراسيم بضرورة وترجع بذلك الى المرجع الفقهي عثمان عبدالملك الذي اعطى سمو الامير اصدار المراسيم بضرورة في حال لم ينعقد مجلس الامة كما هو الحال الان.

وطالبت الدويلة بضرورة توضيح حديثه عندما قال احذر من العبث بإصدار المراسيم مختتمة نحن في مفترق طرق اما نكون او لا نكون ونحن نحترم الدستور وعلو السلطة القضائية المستقلة والتي لا تخضع للضغوط كما اكدها رئيسها فيصل المرشد.

هذا، ويحمل مؤتمر الكويت للحوار الوطني رؤية تتمثل بتقديم مشروع وطني للرأي العام الكويتي الرسمي والشعبي ينطلق من الدستور ويذكر الجميع باهدافه السامية ويدفع بالذهنية الكويتية باتجاه تبني خطاب عام وصائب يشكل حائط صد امام المزيد من الفياد ووأد الفتنة ويكون انطلاقها باتجاه اعادة الامور الى نصابها الصحيح. كما يهدف المؤتمر الى حماية استقرار الوطن وتكريس مرجعية الطستور وسيادة القانون الى جانب ابراز الجانب الايجابي لتنوع الاراء في المجتمع الكويتي وتقريب وجهات النظر وتوسعة المساحات المشتركة في الرأي العام الكويتي مع بلورة نقاط انطلاق للتصدي للفتن والفياد بشتى انواعه، كذلك يهدف الى اعادة مسروع التنمية المستدامة كمشروع وطني اول الى جانب تقديم مشروع وطني لاصلاح العمل السياسي اضافة الى تقديم رؤية لتحقيق العدالة الاجتماعية.